الفصل الأول: المعلومات المالية وانتظامها

نحاول من خلال هذا الفصل التمهيدي، التذكير بنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، وبمنتوجه وأهميته بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة. من خلال التطرق إلى العناصر الآتية:

1. المحاسبة ودورها كنظام للمعلومات:

تعتبر المحاسبة فرع من فروع العلوم الانسانية، يهتم بتقييم الأنشطة الخدمية للمجتمع والتي تتركز في مجملها على تزويد الأطراف المهتمة بالأمور المالية للوحدات الاقتصادية، بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية تتصل بنشاط المؤسسة.

وتؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية، هي:

– حصر العمليات المالية (الاحداث الاقتصادية) المتعلقة بالمؤسسة، وتمثيلها في صورة بيانات أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية؛

– معالجة البيانات الاساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات؛

– إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الاطراف ذات المصلحة، وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية (القوائم المالية).

وحتى يصبح بالإمكان استيعاب طبيعة الدور الذي تقوم به المحاسبة كنظام للمعلومات، لابد الاشارة إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة بهذا الدور كمايلي:[1]

- **النظام المحاسبي:**

تشير كلمة نظام إلى مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل معا بتنسيق وترتيب، حسب إجراءات وقواعد محددة من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف.

وعناصر النظام هي مادية وبشرية، كما أن كل نظام يعمل في إطار بيئة معينة تحيط به، ويتداخل فيما تحويه هذه البيئة من متغيرات وعوامل (قانونية، سياسية، اجتماعية واقتصادية...)، كما يتفاعل معها. كما أن لكل نظام أهدافا يسعى لتحقيقها. وأخيرا فهناك إجراءات يقوم بها النظام تكون محكومة بمبادئ وقواعد علمية لتحقيق أهدافه، وإدارة تتولى الاشراف على ما تقوم به عناصر النظام.

- **البيانات:**

المحاسبة كنظام للمعلومات هي نظام حصر وتشغيل بيانات عن عمليات مالية، والبيانات المالية عبارة عن حقائق وأرقام خام عن أحداث مالية معينة غير مرتبة وغير معدة للاستخدام، ويتم جمع هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات. فمثلا: لو باعت المؤسسة بضاعة بـ 1000 دج، فإن رقم 1000 دج المدونة بفاتورة البيع هي البيان وهو رقم لا يعني شيئا الا بعد معالجته محاسبيا بتسجيله وتبويبه...الخ، بحيث ينعكس تأثيره في قائمة حسابات النتائج كمعلومة مالية.

- **المعلومات:**

وهي بيانات تمت معالجتها، أي مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين، وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة مستخدم معين وفي وقت معين. ومن شأن المعلومات ان تزيد من معرفة المستخدم لها، فمثلا عندما تتم معالجة بيانات الايرادات والمصاريف لفترة مالية معينة، وتتم المقارنة بينها في حساب الارباح والخسائر، فان النتيجة (ربح، خسارة) هي إحدى المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي.

ويمكن تصور نظام المعلومات المحاسبي كمايلي:

الشكل (1-1): مخطط لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

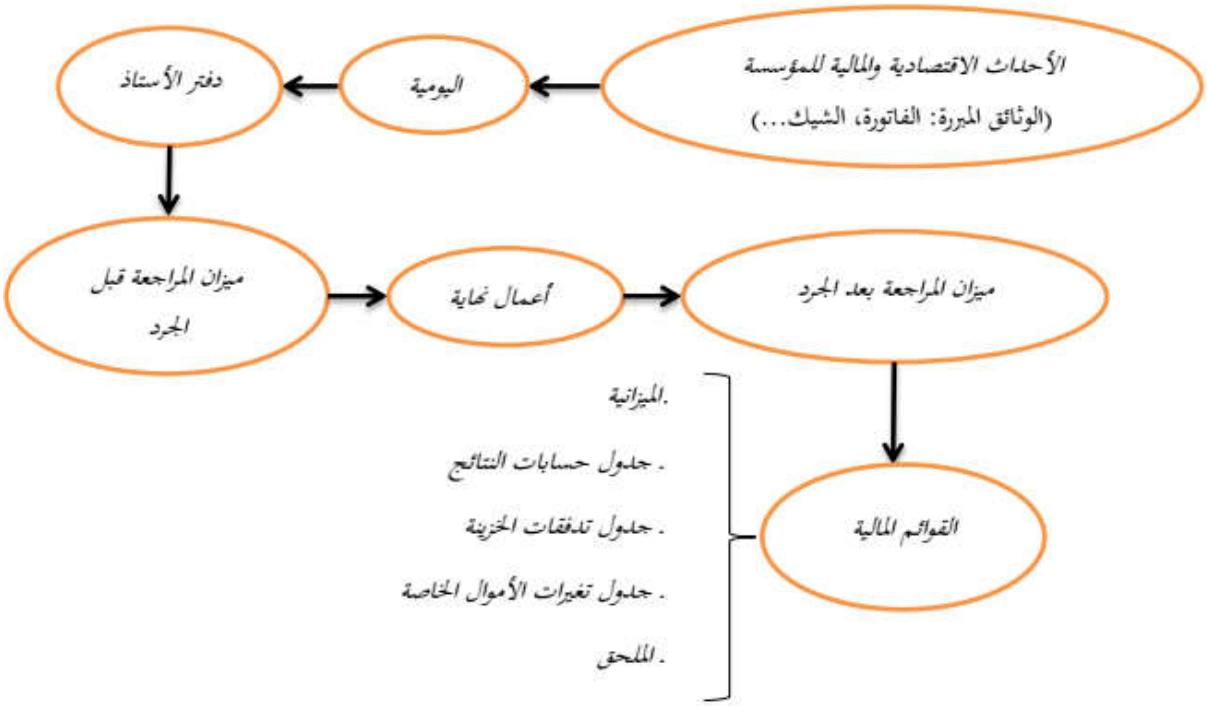

المصدر: من تصور الاستاذ

من خلال الشكل (1-1) يمكن أن نلاحظ أن لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ثلاثة أجزاء رئيسية، وهي كالآتي:

- **مدخلات النظام: Inputs**

مدخلات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في البيانات التي تعبر عن عمليات المبادلات المالية التي تقوم بها المؤسسة، تدخل هذه البيانات إلى النظام (يقوم المحاسب بترجمة الاحداث الاقتصادية إلى لغة)، وتكون محمولة على وسائط supports وهي المستندات (الوثائق المبرر: الفواتير، الشيكات، عقود حيازة...).

- **وسائل المعالجة: Traitement**

تتم معالجة هذه البيانات بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الاجراءات هي: التسجيل؛ التبويب والتصنيف؛ التلخيص؛ تحليل النتائج؛ التقرير عنها. ويتم بهذه الاجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية.

- **مخرجات النظام: Outputs**

وتتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات المالية التي تكون محمولة على وسائط تدعى بالقوائم المالية، وتشمل المعلومات مايلي:[1]

– معلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة (ربح او خسارة) خلال فترة معينة، ويحمل هذه المعلومات قائمة مالية تسمى حسابات النتائج Le Compte De Résultats؛

– معلومات عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة يبين ذمتها المالية، ويحمل هذه المعلومات قائمة مالية تسمى الميزانية Le Bilan؛

– معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق المساهمين خلال الفترة المالية، ويحمل هذه المعلومات قائمة مالية تسمى جدول تغيرات الاموال الخاصة Le Tableau Des Variation Des Capitaux Propres ؛

– معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز النقدي للمؤسسة خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات القائمة المالية التي تسمى جدول تدفقات الخزينة le Tableau Des Flux De Trésorerie؛

– معلومات تبين حركة وتغير مهم لعناصر في القوائم المالية خلال الفترة المعنية، ويحمل هذه المعلومات مايدعى بالملحق l'annexe.

2. المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد وعرض القوائم المالية

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد وعرض القوائم المالية، هي مختلف الاتفاقيات والقواعد والتطبيقات التي يجب على المؤسسة تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى، لإعداد وعرض القوائم المالية، ويمكن ايجازها في مايلي:[2]

- مبدأ استقلالية ذمة المؤسسة: وفق هذا المبدأ فإن المؤسسة تعتبر وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، من خلال الفصل في المحاسبة المالية بين أصول المؤسسة وخصومها، أعبائها وايراداتها وأصول وخصوم وأعباء وايرادات المشاركين أو المساهمين في رؤوس أموالها الخاصة، أي لا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة إلا معاملاتها دون المعاملات الخاصة بمالكيها؛
- مبدأ القياس النقدي: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة احترام المؤسسة لاتفاقية الوحدة النقدية، حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة، والتي تمثل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية، كما لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. إلا أنه يمكن الاشارة في الملحق إلى المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن يكون لها أثر مالي؛

1- في الجزائر يشير النظام المحاسبي المالي SCF إلى القوائم المالية التي على المؤسسة إعدادها حسب القانون 07-11 المؤرخ في 15ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة2007م، الجريدة الرسمية عدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007. وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، الجريدة الرسمية عدد 27 الصادرة في 28 ماي 2008. كذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية عدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009 .

2- لمزيد من التفصيل أنظر المرجع السابق خاصة المواد: 5، 6، 7...18.من المرسوم التنفيذي 08- 156، ص ص 11-12.

- HAMINI. A : L'audit Comptable et Financier, Berti Editions, Alger, 2001, p p189-192.

- مبدأ الأهمية النسبية: يقضي هذا المبدأ على أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة، كما يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة، وينص المبدأ أيضا أن تعكس الصورة الصادقة للقوائم المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، إضافة إلى ذلك يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية؛
- مبدأ استقلالية الدورات المالية: ينص المبدأ على أن نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها، وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط، وينص كذلك على وجوب ربط الأحداث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت لها صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية، كما لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، وكان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، ويجب أن يكون الحدث موضوع إعلام في الملحق بالقوائم المالية، إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير على قرارات مستعملي القوائم المالية؛
- مبدأ الحيطة والحذر: ينص المبدأ على ضرورة استجاب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحويل لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجه، كما ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والايرادات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، إضافة إلى ذلك فإن تطبيق مبدأ الحيطة والحذر لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها؛
- مبدأ ديمومة الطرق (التجانس): ينص المبدأ على أن انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يكون بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، كما لا يبرر أي استثناء عن هذا المبدأ إلا البحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم؛
- مبدأ التكلفة التاريخية: وفق المبدأ فإن عناصر الأصول والخصوم والايرادات والأعباء يتم تسجيلها في المحاسبة وعرضها في القوائم المالية بالتكلفة التاريخية، وعلى أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن بعض الأصول والخصوم ونظرا لخصوصيتها فإنها تقيم بقيمتها الحقيقية؛
- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي والمالي على المظهر القانوني: ينص المبدأ على أن تقييد العمليات في المحاسبة وعرضها في القوائم المالية يكون طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني؛
- مبدأ الموضوعية (تبرير الوقائع): كل تسجيل محاسبي يستند على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وامكانية إعادة محتواها على الأوراق، كما تلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان وفي نفس اليوم في وثيقة محاسبية وحيدة؛
- مبدأ المعلومة الكاملة: يقضي هذا المبدأ على أن كل تسجيل محاسبي يحدد مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة التي يستند إليها؛

- مبدأ عدم المقاصة: يقضي المبدأ عدم إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الايرادات، لا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والايرادات بالتتابع، او على أساس صاف؛
- مبدأ الصورة الوفية: يقتضي المبدأ على أن تستجيب القوائم المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة من خلال منح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للمؤسسة، وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن المؤسسة، يجب الاشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق القوائم المالية، كما لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

إضافة لهذه المبادئ المحاسبية، هناك فروض أساسية للمحاسبة تعتمدها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية، وهي كالآتي:

- فرض محاسبة الالتزام: تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها؛
- فرض استمرارية الاستغلال: تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات، والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب. وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

3. الخصائص النوعية للمعلومات المالية

حتى تكون المعلومات المالية مفيدة لمستعمليها، لا بد أن تتوفر على جملة من الخصائص التي تضمن الشفافية حول حقيقة المؤسسة، وتكون كاملة ومفيدة لاتخاذ القرار. ومن الخصائص نذكر:

– الملاءمة:

الملائمة تعني" أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المالية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة. وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها.

والملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات، وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب، ومدى نجاح القوائم المالية في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة دقة نظام المعلومات المحاسبي في الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة. وحتى نكون المعلومات المالية ملائمة يشترط أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- ✓ القدرة على التنبؤ بالمستقبل :يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل.
- ✓ التغذية العكسية :إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية، عادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت.
- ✓ التوقيت المناسب: يقصد به أن يتم الحصول على المعلومات المالية في وقت مناسب مع الحاجة إليها، وإلا فقدت الفائدة المرجوة منها.
- ✓ التقييم: وهو أن تكون للمعلومات المالية قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول عليها.
- ✓ القابلية للفهم والاستيعاب: يقصد بها أن يكون بإمكان مستخدم المعلومات المالية فهمها واستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية وعلى قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

- **الموثوقية:**

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية، وتكون المعلومات المالية موثوق بها عندما يجد المستفيد منها أنها تعكس الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وتتضمن الخاصية الخصائص الفرعية التالية:

- ✓ **المصداقية** :يقصد بها توافق المعلومات المالية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.
- ✓ **الموضوعية** :يقصد بها إعداد المعلومات المالية بعيدا عن كل تحيز.
- ✓ **الشمول**: بمعنى أن تكون المعلومات المالية كاملة وأن تشمل كل الأحداث الاقتصادية دون أي حذف حتى لا تصبح مضللة.
- ✓ **القابلية للتحقق**: يعني هذه الخاصية أن تكون للمعلومات دلالة محددة أي أن يكون لها استقلال بغض النظر عن من يقوم بإعدادها أو يستخدمها. فإنهم سيتوصلون إلى نفس النتائج وإذا كانت النتائج المتوصل إليها مختلفة فإن ذلك يعني عدم تمتع هذه المعلومات بخاصية القابلية للتحقيق.

– الثبات:

يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة، وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك، وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن إضافة إلى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة.

– القابلية للمقارنة:

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المالية في المكان والزمان، بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين معلومات مالية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن إجراؤها بين معلومات مالية لعدة مؤسسات مماثلة والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المالية والتوصل إلى أخذ فكرة عن مسائل معينة.

4. أهمية القوائم المالية للأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة

تعتبر القوائم المالية مهمة للأطراف ذوي المصلحة (المساهمون، المستثمرون المحتملون، البنوك، ادارة الضرائب، الدولة، العمال...) في المؤسسة، حيث يستعملونها لمختلف قراراتهم للتعامل مع المؤسسة.

ومن بين هذه الاستعمالات، نجد مايلي:

- المستثمرون: الافراد الذين يعرضون رأس المال للمخاطر به، ومستشاريهم معنيون بالمخاطر المتعلقة باستثماراتهم وبالمردودية التي تولدها؛
- الملاك: يهتمون بالمعلومات التي تسمح لهم بتحديد قدرة المؤسسة على دفع أرباح أسهمهم؛
- البنوك: يهتمون بالمعلومات المالية حتى يتمكنوا من تحديد شروط منح قروضهم، والفوائد المترتبة عليها؛
- العمال وممثليهم: تهمهم المعلومات المالية حتى يحددوا ظروف استقرار المؤسسة ومردوديتها، كذلك امكانية حصولهم على مكافآت أو امتيازات، وكذا فرص التوظيف.

يقع على عاتق إدارة المؤسسة مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية، لهذا فهي التي تحدد شكل ومضمون المعلومات المالية التي تريد تقديمها للأطراف ذوي المصلحة، وذلك بما يخدم أهدافها لوجود تباعد بينها بين مستعملي المعلومات. لهذا فهؤلاء المستعملين بحاجة إلى من يؤكد لهم أن القوائم المالية المقدمة من طرف إدارة المؤسسة خالية من الاخطاء والتحريفات الجوهرية، ويؤكد صحة فرضيات التقديرات المعتمدة. والشكل (1-2) يبين ممارسة الحكم بين اداة المؤسسة والمدقق المالي في مراحل المعلومات المالية.

الشكل (1-2): ممارسة الحكم في سيرورات المعلومات المالية

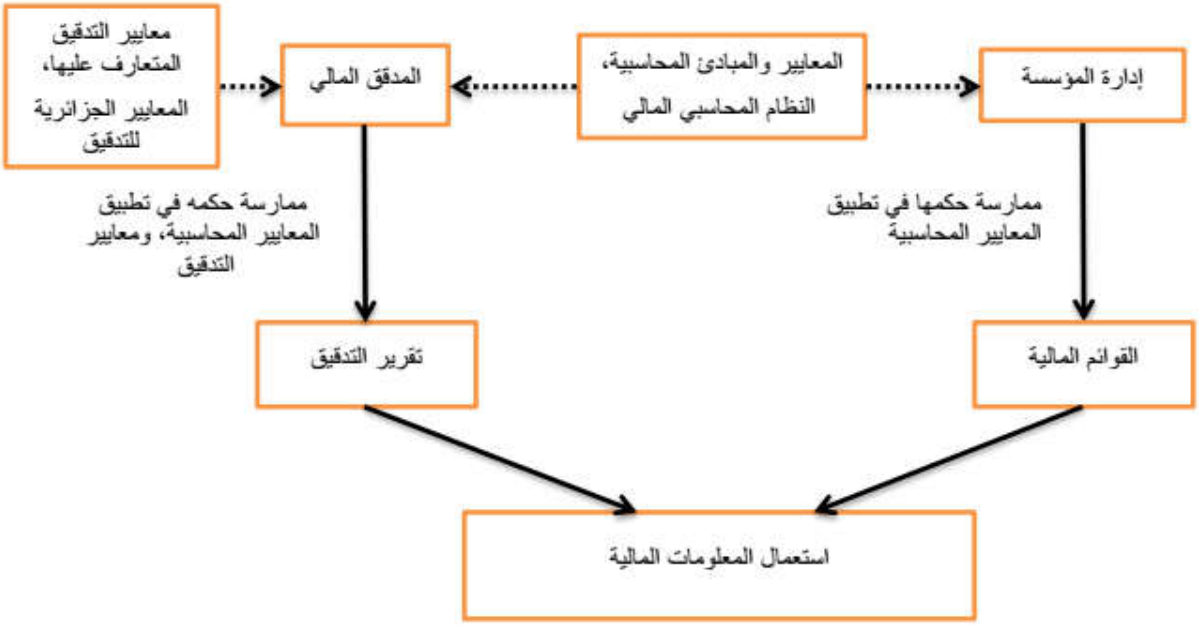

Source : Odile BARBE, Sophie RAIMBAULT, La justification des appréciations améliore-t-elle la valeur informative du rapport d'audit?, 35ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Lille, 2014, P09.

يبين الشكل (1-2) أن إدارة المؤسسة تمارس حكمها في ترجمة الاحداث الاقتصادية والمعاملات المالية إلى لغة محاسبية، لهذا عليها التحكم في المعايير والمبادئ المحاسبية، وفي النظام المحاسبي المالي؛ أما المدقق المالي فعليه أن يتحكم في كل من المعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق حتى يتمكن من الحكم على القوائم المالية. إلا أن مستعملي المعلومات المالية يجب أن تكون لديهم معرفة معقولة في الانشطة والمعاملات الاقتصادية حتى يتمكنوا من فهم المعلومات المالية.